بنك القاهرة
Banque du Caire

تقرير الحوكمة السنوي

عام 2020

فهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة

1 . التمهيد
1-1 الهدف 3
1-2 التعهد بالإلتزام بمبادئ الحوكمة 3
1-3 تطبيق مبادئ الحوكمة 3
2 . إطار العمل 3
3 . انجازات بنك القاهرة خلال العام 2020 نهج الحوكمة 3
3-1 متطلبات الإفصاح وحماية العملاء..... 4
3-2 تحديد الهيكل التنظيمى 4
3-3 المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة 4
4 . مجلس الإدارة 6
4-1 تشكيل مجلس الإدارة 7
4-2واجبات أعضاء مجلس الإدارة..... 7
4-3 رئيس مجلس الإدارة..... 7
4-4 أمين سر مجلس الإدارة..... 7
4-5 إجتماعات المجلس 7
4-6 لجان المجلس 7
5 . مكافات أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية 8
6 . الإدارة التنفيذية 8
7 . كيفية إدارة المخاطر..... 8
8 . نظام الرقابة الداخلية 10
8-1 مجموعة المراجعة الداخلية..... 10
8-2 الإلتزام المصرفى..... 13
9 . مراقب الحسابات 13
10. التصنيف 14
11. رأس المال والاسهم 14
12. حقوق المساهمين..... 15
13. الإفصاح 16
14. تضارب المصالح..... 16
15. شكاوى العملاء وقطاع حماية العملاء..... 16
الخاتمة 19

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمو بنك القاهرة المحترمون،

تحيه طيبه و بعد،،،

أن بنك القاهرة وهو يتقدم فى مسيرته الناجحة قد حقق قفزات واسعه فى مجال تطبيق الحوكمة

وحيث أن الالتزام بمتطلبات تطبيق ممارسات الحوكمة أصبحت على قدر عال من الأهمية بالنسبة لجهود تنمية أسواق المال و تعزيز استقرارها و حماية المستثمرين فيها، فقد أصبحت أيضا عاملاً أساسياً يعتمد عليه المستثمرون و المقرضون عند إتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، حيث أظهرت الدراسات أن المؤسسات المالية الملتزمة بالحوكمة تتمتع بمعدل أعلى فيما يتعلق بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، مما يثبت أن المستثمرين يقدرون أهمية الحوكمة الرشيدة.

ونظراً لما لمسناه من إهتمام متزايد من قبل جميع الأطراف ذوى المصالح بما فيهم المساهمين، فقد أولينا هذا التقرير المزيد من العناية لبيان القضايا المتعلقة بتطبيقات الحوكمة التي تعتمد عليها جميع الأطراف ليكون مرجعاً معتمداً لتقييم نتائج ممارسات الحوكمة لدى بنك القاهرة و ضمان كفاءة و فاعلية العمليات الإدارية و شفافية الإجراءات على مستوى البنك.

ومن أجل الحصول على نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف المنشودة، فقد تم خلال العام 2020 العمل على تعزيز آلية الإفصاح وحماية العملاء من خلال وضع سياسات واضحة و متكاملة تهم جميع الأطراف و على رأسهم مساهمى وعملاء البنك، وسعياً منا للإلتزام بجميع المتطلبات التنظيمية فقد وضع البنك خطة عمل منهجية لتطبيق جميع الأطر التشريعية الصادرة عن البنك المركزى المصرى.

وبناءً على ما سبق فان مجلس الادارة يدرك ويعى أهمية الحوكمة ويعمل على تعظيم قيمتها بالبنك وبين الاطراف المختلفة وكذلك يسعى الى نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين بالبنك

وختاماً نعبر من خلال هذا التقرير عن شكرنا لجميع الجهات المعنية بالإشراف على تطبيقات الحوكمة داخل البنك المركزى المصرى لما في ذلك من مصلحة بالغة الأهمية لتعزيز إستقرار القطاع المصرفي بشكل خاص والقطاع الاقتصادى بشكل عام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى

1- تمهيد

يعتبر بنك القاهرة الإلتزام بتطبيق متطلبات الحوكمة من العوامل الأساسية لتعزيز صور المؤسسة داخلياً وخارجياً من خلال الإلتزام بثقافة مؤسسية تحفز أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمسئولين وكافة الموظفين وأصحاب الاختصاص للإرتقاء بكفاءة أنشطة وعمليات البنك والالتزام بالسلوك القويم، وكذلك تأمين عوائد مجزية على الاستثمار ونمواً في الانتاجية على المدى الطويل.

1-1 الهدف:

يؤمن مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و الإدارة العليا بأن الحوكمة تمثل عنصراً أساسياً لتعزيز ثقة المساهمين و ذوى المصالح الأخرى من خلال زيادة مستوى الشفافية للملكية و السيطرة و إيجاد نظام فعال لمراقبة إدارة إستراتيجيات الأعمال.

ومن هنا، فقد تضافرت كل الجهود اللازمة للتعريف بأهمية الحوكمة في بنك القاهرة.

1-2التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة:

يتعهد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و المسئولون بالإلتزام بمبادئ الحوكمة و بإتباع أفضل ممارساتها الموجودة في دليل الحوكمة الخاص ببنك القاهرة، وذلك بغرض الحفاظ على مصالح البنك و تحقيق أهدافه. كما يقوم المجلس وبشكل دورى بالتأكد من احترام كافة مبادئ الحوكمة، و ذلك من خلال المراجعة الدورية عن طريق قائمة الفحص الخاصة بإلتزامات دليل الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة ، ومن خلال تحديث قواعد السلوك المهنى بغرض تحديث ممارسات الحوكمة الخاصة به لتتوافق مع المتطلبات الرقابية بالإضافة إلى تعزيز القيم المؤسسية و السياسات والإجراءات الداخلية الأخرى والتى تطبق على كافة أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين و كافة موظفى البنك.

1-3تطبيق مبادئ الحوكمة:

حرصاً من مجلس إدارة بنك القاهرة على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة في البنك، حسبما نص على ذلك دليل الحوكمة المؤسسية للبنك و التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزى المصرى، فإن مجلس إدارة البنك قد إعتمد تطبيق مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات ذات العلاقة بممارسات الحوكمة في البنك ليؤكد الحرص الواضح من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للبنك على إعطاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم لما في ذلك من توافق مع المتطلبات القانونية و التشريعية و التوجه الفعلى في الإلتزام بالمعايير الدولية و التى وضعتها منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OECD) و توصيات لجنة بازل.

2- إطار العمل:

بالإستناد إلى تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن الحوكمة الصادرة في نوفمبر 2011 و إلى دليل الحوكمة المؤسسية للبنك المعتمد من مجلس الإدارة في يوليو 2013 والمحدث فى مارس 2019،ودليل الحوكمة الصادر فى يناير 2020 فقد حرص مجلس إدارة البنك على تحديد التوصيف الوظيفى لوظائف الرقابة الداخلية بالبنك و خاصة وظائف التفتيش و الإلتزام والمخاطر. كما حرص على تحديد المسئوليات الخاصة بمجلس الإدارة و اللجان التابعة للمجلس والميثاق الخاص بكل لجنة من تلك اللجان و كذلك الحال بالنسبة للجان البنك الإدارية العليا التابعة للإدارة التنفيذية مع بيـان دورهـــــا ومســـــــــؤولياتها.

و في هذا الاطار، فإن تقرير الحوكمة السنوي يهدف إلى الإفصاح و بكل شفافية عن ممارسات الحوكمة التي يقوم بها بنك القاهرة و الذى يعكس قيم البنك و السياسات الداخلية الاخرى التي يجب على جميع الأطراف الإلتزام بها.

3- إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2020 لتعزيز نهج الحوكمة:

تعهد بنك القاهرة بتحقيق أعلى مستوى من ممارسات الحوكمة لضمان نمو مستدام في المستقبل و تأمين قيمة طويلة الامد للمساهمين و كفالة أعلى مستوى حماية ممكن للعمـــلاء.

خلال عام 2020 واصل بنك القاهرة بذل الجهود لإعتماد تطبيق أحدث معايير الحوكمة وتنفيذها وتعزيزها على نطاق واســـع.

نقدم لكم فيما يلى ملخصاً بالانجازات الرئيسية المتعلقة بتطبيق و تعزيز إطار الحوكمـــــــة:

3-1 متطلبات الإفصاح و حماية العملاء:

تم إعتماد كافة المعايير الدولية و المعتمدة من البنك المركزى المصرى للتقارير المالية، و نؤكد على إلتزامنا بتطبيق أي متطلبات جديدة بهذا الخصوص.

هذا و يتبع البنك سياسة و قواعد صارمة حول معالجة الشكاوى و إدارتها و معالجة تضارب المصالح مع العملاء، والطريقة التي ستتبع لمعالجة البيانات الشخصية و المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وفقاً للقوانين المحلية المنظمة لذلك.

3-2 تحديد الهيكل التنظيمى:

يحرص مجلس إدارة البنك على تحديث الهيكل التنظيمى للبنك كلما اقتضى الأمر ليتوافق مع أفضل الممارسات الدولية و المحلية، و يدعم تطبيقات الحوكمة و تعزيز الرقابة الداخلية في مختلف المستويات الإدارية و كذلك من أجل تلبية المتطلبات الإشرافية و ليغطى إحتياجات البنك المستقبلية في التوسع وتطوير الخدمات المالية و المصرفية، حيث تمت اعتماد أخر هيكل تنظيمى خلال عام 2020 بتاريخ 25 يونيو 2020حيث تعديل التبعية الإدارية لقطاع إئتمان القروض المشتركة والتمويل الهيكلي لتكون ذات تبعية مباشرة إلى السيد / نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي كما تم تعديل إسم "مكتب المؤسسات المالية بدول أفريقيا" إلى "إدارة تنمية الأعمال لقارة أفريقيا"

3-3المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة: دور البنك في مجال المسئولية الاجتماعية والاستدامة:

المسئولية المجتمعية تأتى فى صدارة أولويات البنك، ونحرص دوماً على مراعاة البعد المجتمعى فى كافة السياسات والإجراءات التى نتبناها.

وتقوم إستراتيجية البنك القاهرة فى مجال العمل المجتمعى على عدة ركائز أساسية تتعلق بالتمكين الإقتصادى لمختلف شرائح المجتمع وخاصة للشباب والمرأة المعيلة فى مختلف محافظات الجمهورية وخاصة صعيد مصر والذي يستحوذ على نحو 90% من تلك المبادرات، إلى جانب الحرص على أن تغطى تلك المبادرات كافة المجالات، انطلاقاً من حرص البنك البالغ على مساندة خطط الدولة المصرية فى مواجهة أى تحديات أو ظروف تواجه المجتمع .

ولا تتوقف سياسات العمل بالبنك عند حد إطلاق المبادرات المجتمعية فى مختلف المجالات فحسب بل تمتد لتشمل دور البنك فى مجال المشروعات متناهية الصغر انطلاقاً من الريادة التى يتمتع بها البنك فى هذا المجال، مما كان له أثراً بالغاً فيما يقدمه البنك من دعم ومساندة للشباب والمرأة المعيلة لإيجاد فرص العمل بمختلف المحافظات وخاصة صعيد مصر وتمكينهم إقتصادياً بمشروعات إنتاجية تدر دخل وربح مستدام.
كما تأتى الإستدامة البيئية من أهم المحاور الرئيسية التى تقوم عليها إستراتيجية البنك فى مجال العمل المجتمعى بإعتبارها أحد أهم أعمدة التنمية، حيث يعمل القطاع على تدعيم مبادرات البنك الهادفة لحماية البيئة وتوعية جميع الموظفين بشأنها، ففي إطار استراتيجيته نحو التحول الرقمي الشامل، بدأ البنك في الاستغناء عن المنتجات الورقية وتوظيف أدوات رقمية مستدامة بدلًا منها، كما كلل البنك جهوده في هذا الشأن من خلال تجهيز جميع الفروع والمقرات وإعدادها بما يتفق مع أفضل الممارسات الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة، إلى جانب إطلاق العديد من المبادرات التى تستهدف الحفاظ على البيئة.
ونحرص دوماً على أن تكون المبادرات التى يتبناها البنك نابعة من الإحتياجات الفعلية لمجتمعنا، كما نراعى تحقيق عنصر الإستدامة بصفة رئيسية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.
وقد نجح بنك القاهرة فى إطلاق العديد من المبادرات المجتمعية فى كافة المجالات ومن أبرزها التدريب والتشغيل وخلق فرص العمل، التعليم، الصحة، التغذية، الأبحاث الطبية والعلمية، الثقافة، مبادرات تنمية القرى، وقوافل الخير، ومبادرات تمكين المرأة والشباب وذوى الإحتياجات الخاصة وغيرها.

وتأتى أهم المبادرات التى قام بنك القاهرة بإطلاقها خلال عام 2020 على النحو التالى:

1- **مبادرات التدريب والتشغيل وخلق فرص العمل**: يحرص بنك القاهرة على توجيه مساهماته لتوفير فرص العمل لمختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والمرأة المعيلة بهدف المشاركة فى خفض معدلات البطالة، وقد قام بالتعاون مع الجمعيات الأهلية بتوفير التدريب لـ 500 متدرب داخل محافظة سوهاج فى مجال الحرف اليدوية، إلى جانب تمويل 2000 مشروع صغير للفئات الأكثر إحتياجاً من الشباب والمرأة المعيلة فى صورة قروض حسنة، كما شارك البنك خلال عام 2020 فى "مشروع أمل" بالتعاون مع مؤسسة MBC Hope لدعم المرأة المصرية فى مجال ريادة الأعمال ومساندة المشروعات النسائية الواعدة، حيث استمر المشروع على مدار عام كامل حصل خلاله المشاركات على برنامج تدريبى متكامل وتضمن ورش عمل، ومحاضرات، وتدريب، وتعليم، واستقطاب للخبرات والكفاءات لمساندة المشاركات ومعاونتهم على إقامة مشروعاتهم الخاصة وتمكينهم إقتصادياً.

كما وقع بنك القاهرة إتفاقية تعاون مع مؤسسة عزة فهمى للتصميمات وصياغة المجوهرات لإطلاق مشروع "إحياء الحرف اليدوية" والتى يستفيد منها أكثر من 750 متدرب من خلال حصولهم على ورش تدريبية مكثفة للتدريب على صناعة وصياغة وتصميم المجوهرات لرواد الأعمال والموهوبين والمبدعين والراغبين في التدرب على التصميم وتنفيذها بإدارة شركة عزة فهمي.

واهتم البنك أيضا بفئة " متحدي الإعاقة " في جميع محافظات الجمهورية، من خلال توفير مشروعات انتاجية لعدد 25 من ذوي الإحتياجات الخاصة بالتعاون مع مؤسسة الحسن.

2- **مبادرات تنمية القرى**: تأتى مبادرة تنمية القرى فى مقدمة أولويات بنك القاهرة، حيث شارك البنك فى مشروعات تطوير القرى عبر عدة محاور تتعلق بإعادة تأهيل المدارس، وتطوير الوحدات الصحية، وتوصيل مياه الشرب النقية، تنفيذ كافة أعمال البنية التحتية اللازمة للمنازل، وتوفير التدريب الحرفي لسكان القرية لإقامة مشروعات تدر دخل مستدام والتى كان آخرها قيام البنك مشروع "المهنة الواحدة" بإحدى قرى محافظة المنيا والذى يدر دخل مستدام عبر توفير مراكب صيد وثلاجة أسماك تمكنهم من ممارسة مهنة الصيد.

3- **مساندة القطاع الطبي:** شارك البنك فى مساندة القطاع الطبى من خلال:

- تطوير وتجهيز عدد كبير من المستشفيات الجامعية والحكومية وامدادها بالأجهزة الطبية في شتى محافظات الجمهورية ومنها مستشفيات القصر العينى وبنها الجامعى وطنطا غيرها.
- التبرع للعديد من المؤسسات وأبرزها مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان، ومؤسسة الدكتور مجدى يعقوب للقلب، ومستشفى سرطان الأطفال 57357، ومستشفى الناس، ومستشفى أيادى المستقبل، ومستشفى بنها الجامعى، والمستشفى العائم التابع للإتحاد النوعى للأندية الروتارية، ومستشفى بهية.

4- **البيئة:**أطلق البنك خلال عام 2020 مبادرته "بى جرين **bgreen** بالتزامن مع مبادرة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى "اتحضر للأخضر"، والتى تركز على رفع درجة الوعى لعملاء البنك وموردیه وكافة العاملين بأهمية تحقيق الإستدامة البيئية عبر عدة محاور تتعلق بـ "تغير المناخ ، ومشروعات إعادة التدوير بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم داخل 150 مدرسة فى مختلف المحافظات، ومبادرة تنظيف الشواطئ خلال موسم الصيف، وتبنى مشروع تنظيف نهر النيل، كما بادر البنك بإطلاق مبادرته الصديقة للبيئة عبر القيام بحملة زراعة سطح المبنى الإدارى للبنك ضمن المبادرة، وتبنى مشروع إعادة تدوير المنتجات الإلكترونية بالبنك.

5- **قوافل الخير والشتاء:** تأتي في مقدمة المبادرات التى يحرص بنك القاهرة على تنظيمها كإعتياد سنوى يتبناه البنك كل عام خلال شهر رمضان علم مدار 8 أعوام وخلال موسم الشتاء على مدار 6 أعوام لتوفير احتياجات الأهالى بمختلف محافظات الجمهورية وخاصة صعيد مصر، كما قام البنك خلال أيام عيد الأضحى المبارك بتوفير لحوم الأضاحى لنحو 15 الف مستفيد من الأسر المستحقة بمختلف محافظات الجمهورية مع التركيز بشكل خاص على محافظات الصعيد.

6- **التعليم:** يستحوذ مجال التعليم على أهمية بالغة ضمن سياسات البنك فى مجال العمل المجتمعى من خلال تقديم المنح الدراسية للطلاب المتميزين فى مختلف المجالات العلمية ومساندة الطلبة غير القادرين بالجامعات الحكومية، وخلال عام 2020 قام البنك بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، يقوم بموجبه البنك بتقديم منح دراسية للطلاب المتميزين بالجامعات الأهلية الجديدة وتشمل جامعات الملك سالمان الدولية، العلمين الدولية، الجلالة، والمنصورة الجديدة، إلى جانب إنشاء واحداً من أحدث معامل تكنولوجيا المعلومات الأكثر تطوراً لمساندة الطلاب فى تجربتهم التعليمية المتميزة بتلك الجامعات، كما قام البنك بتقديم المنح الدرسية للطلاب المتميزين بالأكاديمية البحرية وجامعتى زويل والنيل.

7- **القطاع الرياضى:** يحرص البنك على دعم الأبطال الرياضيين فى مختلف المجالات، كما يشارك البنك فى مبادرة "دراجتك ... صحتك" بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، إلى جانب تطوير مراكز الشباب وآخرها تطوير مركز شباب بابل.

8- **مساندة الاقتصاد القومى** والمشروعات القومية، ويأتي أبرزها التبرع لصندوق تحيا مصر خلال عام 2020 لصالح مدينة الفنون والثقافة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

9- **الأيتام وذوى الإحتياجات الخاصة:** يولى البنك إهتماماً بالغاً بالأيتام وذوى الإحتياجات الخاصة من خلال توفير حياة أفضل لهم، وقد قام البنك خلال عام 2020 بتوفير الشنط المدرسية للأيتام بالتعاون مع مؤسسة الأورمان.

10- **مجال الاستدامة المجتمعية:** يتخذ بنك القاهرة كافة الإجراءات التى تتوافق مع معايير الأمم المتحدة بإعتباره أحد البنوك الرائدة فى تطبيق تلك الممارسات داخل القطاع المصرفى، ودمج نموذج الإستدامة كعنصر أساسى ضمن الإستراتيجية الخاصة بالبنك.

أما عن جهود بنك القاهرة خلال أزمة كورونا

فقد إتخذ البنك العديد من الإجراءات للدعم المجتمعى، ومساندة خطط الدولة المصرية للتصدى للفيروس وتداعياته الإقتصادية، وتوفير كافة سبل الدعم والمساندة للشرائح الأكثر تضرراً.

كما قمنا بتوجيه كل مخصصات الأنشطة الترويجية والحملات الإعلانية للبنك في مواجهة الأزمة من خلال ضخ 40 مليون جنيه لدعم العمالة اليومية المتضررة ومساندتها فى تخطى الفترة الراهنة ضمن فعاليات المبادرة القومية التى أطلقها إتحاد بنوك مصر.

ودعماً للقطاع الطبى قام البنك تجهيز مبنى للحجر الصحى للمصابين بفيروس كورونا تابع لمؤسسة أهل مصر للتنمية، وتزويده بكافة الإحتياجات اللازمة لتقديم الدعم الطبى اللازم للمصابين، وذلك بطاقة إستيعابية 200 سرير، وتوفير أجهزة تنفس صناعى لغرف العزل والرعاية المركزة بالمستشفيات الأكثر إحتياجاً فى مختلف المحافظات وخاصة محافظات الوجه القبلى للتعافى من فيروس كورونا الوبائي بالتعاون مع بنك الشفاء المصرى، بالإضافة لتوفير الوقاية اللازمة للأطباء وطاقم التمريض المصري من خلال إمداد المستشفيات الأكثر إحتياجاً بالأطقم والكمامات الطبية الوقائية لتجنب العدوى لصالح مستشفيات القصر العينى.

وفى مجال الدعم الغذائى، قام البنك بتوفير المساعدات الغذائية العاجلة لنحو22 ألف أسرة من فئة العمالة غير المنتظمة والتى تأثرت بشكل كبير من الأحداث الراهنة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، كما قام البنك برعاية مبادرة "متطوعى شباب مصر " بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، من خلال إطلاق حملات توعية مكثفة بمحطات مترو الأنفاق والسكك الحديدية لرفع درجة الوعى بين المواطنين بالطرق والإجراءات الوقائية اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا.

4- مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بالاشراف الشامل و التوجيه الاستيراتيجى للبنك من خلال الموافقة وإعتماد السياسات المختلفة للبنك بما فيها سياسات الائتمان و الاستثمار، سواء مباشرة أو من خلال اللجان المنبثقة من المجلس ومن خلال وضع سقوف محددة للحد من نسبة تعرض البنك للمخاطر.

وفى 2017/9/26 وافقت الجمعية العامة للبنك على تعيين السادة الاتى اسمائهم اعضاءاً بمجلس ادارة بنك القاهرة اعتبارا من 2017/9/26 وذلك لمدة 3 سنوات وهم

الاسم	نوع العضوية	الوظيفة
السيد/ طارق السيد هاشم فايد	تنفيذى	رئيس مجلس الادارة اعتبارا من 2018/1/1
السيد/عمرو محمد الشافعى محمد فوزى	تنفيذى	نائب رئيس مجلس ادارة اعتبارا من 2018/1/1
السيد /حازم حسين حجازى	تنفيذى	نائب رئس مجلس ادارة اعتبارا من2018/2/28
المهندس/ تامر محمد وجية عبد الغنى سالم	غير تنفيذى	عضو مجلس ادارة
الدكتور/ رامى احمد حسن البرعى	غير تنفيذى	عضو مجلس ادارة
السيد/ وائل عاصم عبد الرحمن زيادة	غير تنفيذى	عضو مجلس ادارة
السيد/ اشرف محسن بكرى احمد بكرى	غير تنفيذى	عضو مجلس ادارة
السيدة/ امل على عبد الرؤف عصمت	غير تنفيذى	عضو مجلس ادارة
السيد/ هشام محمد أنيس على سند	غير تنفيذى	عضو مجلس ادارة (قرار التعيين 2018/3/1)

4-1 تشكيل مجلس الإدارة:

بالاشارة إلى النظام الاساسى للبنك و بالتوافق مع القوانين و التشريعات تم تعيين المجلس من السيد رئيس المجلس الرئيس التنفيذى ونائبان لرئيس مجلس ادارة تنفيذيان وخمسة أعضاء والاعضاء التنفيذيين

بالمجلس هم رئيس مجلس الادارة التنفيذى والنائبان، وبذلك يتكون مجلس إدارة البنك من 9 أعضاء منهم 3 أعضاء تنفيذيين و 5 أعضاء غير تنفيذيين و مستقلين وعضو غير تنفيذى غير مستقل.

مع الاشارة إلى أنه لا يقوم أي من أعضاء المجلس غير التنفيذيين بأى مهام تنفيذية بالبنك.

كما لا يوجد عضو غير تنفيذى من المجلس يعمل موظفاً في البنك بتفرغ كلى أو جزئى، وذلك بما يتوافق مع تعليمات الحوكمة بالبنك

4-2 واجبات أعضاء مجلس الإدارة:

يلتزم كل عضو من مجلس الإدارة للبنك بواجبات العناية و الاخلاص و التقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة فى القوانين و اللوائح ذات الصلة بما فيها إرشادات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزى المصرى و دليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك القاهرة. كما يعمل أعضاء مجلس الإدارة دائما على أساس معلومات واضحة وبحسن نيه وبالعناية والاهتمام اللازمين و لمصلحة البنك و المساهمين كافة و العمل بفاعلية للإلتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

4-3 رئيس مجلس الإدارة:

يتولى رئيس مجلس الإدارة مهام الرئيس التنفيذى الرئيسى للبنك وفقاً لما تم إقراره بمجلس الإدارة، ويكون السيد رئيس مجلس الإدارة مسئول عن ضمان حسن سير العمل بطريقة مناسبة و فعالة وحصول أعضائه على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب بالاضافة إلى الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من إجتماعات مجلس الإدارة كما تتضمن واجبات رئيس مجلس الإدارة فضلاً عن تلك التي ينص عنها في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك، تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلى و فعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيامه بالعمل على ما فيه مصلحة البنك.

وفى هذا الإطار كان مجلس الإدارة يقوم بتقييم ذاتى يتم من خلال نموذج يتم استيفائه بمعرفة أعضاء المجلس لقياس قيام رئيس المجلس وأعضائه بما سلف.

4-4 أمين سر مجلس الإدارة:

قام أمين سر مجلس الإدارة بتسجيل و تنسيق و حفظ جميع محاضر إجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس و إليه. كما قام بتأمين حق إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الأخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين.

4-5 إجتماعات المجلس:

تم الإلتزام بما يتضمنه دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك من اجتماع مجلس الإدارة بصفة منتظمة مرة على الاقل كل شهرين أو عند توجيه الدعوة من قبل رئيسه للإنعقاد، حيث تم عقد عدد 10 جلسات خلال عام 2020.

هذا ولم يتغيب أي من أعضاء المجلس عن أكثر من ثلاث جلسات للمجلس خلال العام، فيماعدا السيد/تامر محمد وجيه سالم والذى تغيب عدد 4 جلسات .

4-6 لجان المجلس:

تلعب لجان المجلس دوراً هاماً في دعم مجلس الإدارة خلال عملية إتخاذ القرار خاصة عند قيام رئيس مجلس الإدارة بمهام الرئيس التنفيذى في نفس الوقت.

وترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة و ذلك لمساعدته على القيام بمهامه على أحسن وجه و الارتقاء بكفاءته مع عدم الاخلال بأحكام القانون بشأن تشكيل لجنة المراجعة يقوم البنك بتشكيل عدة لجان تابعة للمجلس منهااللجنة التنفيذية ،لجنة المخاطر، لجنة الاجور و المكافآت، لجنة الحوكمة والترشيحات. وقد قامت الجان المنبثقة من المجلس بعقد 38 اجتماع خلال عام 2020 ، عرضت جميعاً و بشكل منتظم على مجلس الإدارة وقد تضمنت جميع محاضرها جداول متابعة لتنفيذ قراراتها وتوصياتها. وقد انتهجت جميع اللجان نهج دعوة مسئولى الإدارة العليا من ذوى الاختصاص لحضور اجتماعاتها. كما تميز عام 2020 بوجود قدر جيد من التنسيق بين مختلف أعمال اللجان كما تمت إعادة النظر فى عدد من لوائح عمل هذه اللجان بهدف تحديثها والتاكد من مطابقاتها لالتزامات البنك القانونية واللائحة والرقابية.

و قد تم تطبيق نموذج إستمارة لأداء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ليقوموا بإستيفائها دون الإفصاح عن أسمائهم.

5-مكافآت أعضاء المجلس و الإدارة التنفيذية:

بالإستناد إلى قانون الشركات رقم 1981/159 و تعديلاته فقد وضع البنك سياسة خاصة بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه حيث تم وضع آلية لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، تعرض سنوياً على الجمعية العامة لإعتماد.
هذا مع الاشارة لعدم تقاضى السادة أعضاء المجلس غير التنفيذين لأى أجر.

6-الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية لبنك القاهرة على وعى كامل بدورها المتعلق بالحوكمة، و ذلك من خلال إلتزامها المطلق بتطبيق المتطلبات التشريعية و تعليمات مجلس الإدارة بشكل يساهم في تعزيز وجود الانشطة الرقابية في مختلف العمليات والانشطة البنكية.

بالاضافة على ذلك يترأس الرئيس التنفيذي بالبنك فريق إدارة الازمات ويضم الفريق كذلك أعضاء من مختلف إدارات البنك.

7- كيفية إدارة المخاطر:

- . يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع إدارات وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه .
- أن مسئولية إدارة المخاطر في المقام الاول تقع علي عاتق كل موظف في البنك عند التعامل مع المخاطر القائمة والمحتملة. كما ان البنك يعتمد على إطار عام لمواجهه كافة المخاطر وذلك من خلال ثلاثة أطر ثانوية:

- تعتبر الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) هي المسئولة عن جميع المخاطر التي يواجهه البنك (Bank's Risk Profile) وتسعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات المتماشية مع حجم تلك المخاطر.
- من أجل تحقيق ذلك قامت الإدارة العليا بوضع جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قامت أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقامت بتشكيل اللجان وحددت مسؤولياتها وصلاحياتها.
- كما تتولى الإدارة العليا مسئولية الإشراف على تطوير استراتيجية المخاطر، كما يتعهد مجلس الإدارة الإبقاء على الرقابة شاملة وفعالة.
- يتبنى البنك نهجاً مركزياً لإدارة المخاطر مدعوماً بكوادر تتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بأعمالها وباستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية للتطبيق. ويتم تنفيذ إطار الرقابة والإدارة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجان الائتمان المختلفة واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات . ALM

مسئوليات / مبادرات إدارة المخاطر : تتضمن بشكل عام النقاط التالية:

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر .
- تزويد الإدارة العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر في البنك.
- إستمرار عمليات المراجعة الدورية للجدارة الإئتمانية لكافة عملاء التسهيلات الإئتمانية بشكل فردى (Obligor Risk Rating) وذلك بهدف الوقوف على أية مؤشرات سلبية أو تراجع يستلزم إتخاذ إجراءات إحترازية.
- إشارات الإنذار المبكر (Early Warning Signals -EWS): تستهدف تجنب الأزمات و اقتراح اجراءات احترازية لتخفيض شدة الأثر فى حالة حدوث الازمات لعملاء الإئتمان بالبنك، وذلك من خلال مجموعة من المعايير (مالية وغير مالية) والتي ترتبط بالعملاء والصناعات المرتبطه بهم.
- التقييم الداخلى لكفاية رأس المال (ICAAP) : لقياس مدي توافر رأس مال كافى لتغطية وإستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، والتحقق من مدي توافق حجم المخاطر المقبول (Risk Appetite) مع كل من الاستراتيجية وتخطيط وادارة رأس المال والسيولة، و نتائج اختبارات التحمل.
- إجراء إختبارات التحمل (Stress Testing) : لقياس قدره القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية وإستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك في حالة حدوث أي من السيناريوهات المفترضة.

  يقع على عاتق الإدارة العليا بالبنك الإشراف على جميع مراحل اختبارات التحمل، ويجب التأكد من صحة استخدام نتائج اختبارات التحمل في عملية إدارة المخاطر والتخطيط المستقبلي لرأس المال.
- تحديد معايير لقبول المخاطر الإئتمانية لعملاء القطاعات الإقتصادية الرئيسية والتحديد المبدئي للقطاعات الإقتصادية المستهدفة (TM-RACs) ، وستساهم تطبيق تلك المؤشرات في تعزيز إدارة المخاطر الإئتمانية وتوجيه موارد البنك نحو الأسواق المستهدفة.
- الإفصاح المالي الفعال: يسعي بنك القاهرة باستمرار إلى تطبيق أحدث المعايير الدولية للمحاسبة، وذلك بهدف تقديم المعلومات المالية الأكثر دقة التي تعكس بشفافية الوضع المالي للبنك.
- تطبيق معيار IFRS9 وفقا لتعليمات البنك المركزى بداية من اول يناير 2019

8-نظام الرقابة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسئول و بشكل كامل عن نظام الرقابة الداخلية في بنك القاهرة، حيث يتم إنشاء سياسات خاصة وإرشادات و ضوابط لكى تتوافق و أدلة الرقابة الداخلية وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.

وكذلك وضع حدود فاصلة للمسئولية والاداء لمراقبة العمليات و تطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية، كما يتم وضع سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوة على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في جميع العمليات البنكية.

وتقوم لجنة المراجعة في هذا الصدد وبالنيابة عن مجلس الإدارة بمراجعة دورية لإطار الرقابة الداخلية و تقييم النظم الداخلية من خلال أعمال التقييم التي تقوم بها إدارة التفتيش وإدارة الإلتزام المصرفي بالاضافة لعمليات المراجعة التي يقوم بها مراقبى الحسابات الخارجيين.

وبناءً على الملاحظات و التوصيات المقدمة من لجنة المراجعة للبنك يتأكد المجلس من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالبنك، حيث تعزز كل من إدارة التفتيش و إدارة الإلتزام المصرفي للبنك إرساء دعائم هذا النظام وذلك من خلال ما يلى:

8-1 مجموعة المراجعة الداخلية

غرض مجموعة المراجعة الداخلية هو إعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية مصممة لإعطاء قيمة مضافة وتطوير عمليات البنك. مهمة مجموعة المراجعة الداخلية هي تحسين وحماية قيمة البنك عن طريق تقديم تأكيدات موضوعية ومبنية على المخاطر واستشارات ورؤية مستقبلية. تساعد مجموعة المراجعة الداخلية البنك في تحقيق أهدافه من خلال طرح منهج عملي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وأجراءات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخليه.

يتولى رئيس مجموعة المراجعة الداخلية الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية. تخضع مجموعة المراجعة مباشرة من خلال لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة وذلك لضمان الاستقلالية والحياد. يتبع رئيس مجموعة المراجعة الداخلية لجنة المراجعة مهنيا ، ويتبع الرئيس التنفيذي إدارياً.

<u>تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بالمسؤوليات التالية</u>

- التأكد من وجود خطة تدقيق سنوية مرّنة مبنيه على مدى احتمالية جميع المخاطر وتمت مراجعتها بصوره سليمه من قبل الرئيس التنفيذي للبنك ومن ثم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة.
- وضع خطة المراجعة السنوية موضع التنفيذ بما في ذلك أي مهام خاصه أو مشروعات مطلوبة من قبل الإدارة و/أو لجنة المراجعة.
- يمكن القيام بإجراء تعديلات بالخطة خلال العام، ويتم مناقشة التعديلات الجوهرية مع الرئيس التنفيذي و مجموعة المراجعة الداخلية ومن ثم العرض على لجنة المراجعة للاعتماد والتصديق.
- التأكد من تطبيق المبادئ الرئيسية المتعلقة بالنزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة.
- تحديد وتقييم المخاطر الهامة المتوقع أن تجابه عمليات البنك.

- التأكد من كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المتعلقة بتحقيق البنك لأهدافه الاستراتيجية
- التأكد من توافق والتزام أعمال الموظفين بالبنك والمديرين وأيضا الجهات الخارجية التي يتعاقد معها البنك بكافة سياسات وإجراءات البنك وأيضا كافة القوانين ومعايير الحوكمة المطبقة.
- مراقبة و تقييم فاعلية نظام البنك في إدارة المخاطر.
- مراجعة كفاءه الرقابة التي تم وضعها للتأكد من التوافق والتطابق مع سياسات وخطط وإجراءات وأهداف الأعمال.
- تقييم إمكانيه الاعتماد ودقة وتكامل والتوقيت السليم وسلامة البيانات المالية ونظم إدارة المعلومات.
- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في حماية أصول وسمعة البنك و استمرارية نشاطه.
- مراجعة الإجراءات والنظم واقتراح تطويرها و ذلك أثناء القيام بالمراجعة الدورية.
- مراجعة وتقييم استخدام الموارد بشكل اقتصادي، وبكفاءة وفاعلية.
- مراجعة تخطيط، وتصميم، وتطوير وتطبيق أنظمة الحاسب الآلي ، والتأكد من التزامها بسياسات وإجراءات البنك، إن وجدت.
- التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التي قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذي للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسبا.
- التأكد من تطبيق أفضل الممارسات الناجحة وأحدثها في مجال المراجعة الداخلية.
- مراجعة أنظمة الرقابة على الحاسب الآلي وخطة الطوارئ في حال حدوث خلل في نظام الحاسب الآلي ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة للتطوير.
- مراجعة جودة محفظة الائتمان ومحفظة الاستثمارات وعمليات إدارة المخاطر المصاحبة.
- القيام بأعمال الفحص الميداني بطريقه مهنيّه احترافيه وفي الوقت المحدد كما يتعين الاحتفاظ بأوراق العمل ونتائج الفحص بشكل مناسب.
- تقديم ملخّص تنفيذي لتقارير المراجعة إلى كلا من لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للبنك موضحا ملخصا لنتائج المراجعة.
- متابعة التوصيات للتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية الفاعلة وأيضا إبلاغ الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة بشكل دوري في حال عدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشكل فعال .
- عند اعتقاد مجموعة المراجعة الداخلية قبول الإدارة العليا لمخاطر متبقية يمكن أن تكون غير مقبولة للبنك، هنا يتعين على رئيس مجموعة المراجعة الداخلية أن يقوم بمناقشه الأمر مع الإدارة العليا وفي حاله عدم التوصل إلى حل، فإنه يتعين إبلاغ لجنة المراجعة.
- إجراء التقييمات الخاصة، والتحريات المتعلقة بالشكاوي أو الاحتيال، ومهام المراجعة المطلوبة من قبل مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة ، والإدارة، ، أو رئيس مجموعة المراجعة الداخلية .
- التأكد من التزام البنك بالقوانين والنظم السارية.

- تتعامل مجموعة المراجعة الداخلية باعتبارها نقطة الاتصال الأساسية لتبادل المعلومات عن طريق تنسيق العمل مع المراجعين الخارجيين وكافة الهيئات الرقابية الأخرى للمراجعة وذلك لتحديد جوانب المساعدة التي يمكن تقديمها، وأيضا عقد الاجتماعات الدورية بحسب ما هو مطلوب، وتبادل المعرفة والمعلومات حول المواضيع والقضايا التي تطرأ، هذا بالإضافة إلى تأكيد وجود التنسيق اللازم بين كافة الأطراف.
- عند تنسيق الأنشطة من قبل رئيس مجموعة المراجعة الداخلية، يمكن له اذا أمكن أن يعتمد على عمل ونتائج جهات أخرى داخلية وخارجية تقدم خدمات التأكيد و أيضا الخدمات الاستشارية .وفي حال تقديم رئيس مجموعة المراجعة لخدمات استشارية فانه يتعين الاتفاق مع العميل على طبيعة ونطاق الخدمة شريطة أن لا يقوم رئيس مجموعة المراجعة بأية مسؤوليات إدارية.
- تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير عن مدى كفاية انظمة الرقابه الداخلية بالبنك.
- تقدم مجموعة المراجعة الداخلية تقرير ربع سنوى الى لجنة المراجعة موضحا فيه نشاط واعمال المجموعة والمخاطر الجوهريه والامور المتعلقة بالرقابه.
- كلما كان ذلك مطلوبا، يكون قطاع المراجعة الداخلية مسؤولا عن تقديم خدمة المراجعة الداخلية لأى من الشركات الشقيقة والتابعة للبنك كما يقوم برفع تقرير المراجعة إلى كلا من الرئيس التنفيذي" للشركة محل الفحص و مجلس إدارة /أو لجنة المراجعة بتلك الشركة بالإضافة إلى لجنة المراجعة للبنك. وقد يتم دعوة رئيس قطاع المراجعة الداخلية لحضور أي من اجتماعات لجان المراجعة أو مجلس الإدارة "لتلك الشركات. لا يكون لقطاع المراجعة الداخلية أية صلاحيات تنفيذيه أو مهام في عمليات تلك الشركات الشقيقة أو التابعة

<u>طبيعة الخدمات الاستشارية التى يمكن ان تقدمها مجموعة المراجعة الداخلية</u>

قد تتخذ الخدمات الاستشارية اى من هذه الادوار:

- دور التدريب:

من خلال تدريب الموظفين الجدد عند التحاقهم بالبنك وذلك فيما يتعلق بدور مجموعة المراجعة الداخلية وأفضل الممارسات في الحوكمه وعلى سبيل المثال وليس الحصر: المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، اهداف المراجعة الداخلية، منهج المراجعة المستند على المخاطر، تقارير المراجعة ومتابعة الاجراءات التصحيحية، بالاضافة الى تقديم برامج تدريبية فى الحوكمة والمخاطر والرقابة بناء على احتياج او طلب الادارة.

- دور تقديم استشارات فى ادارة المخاطر :

التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التى قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من ابلاغ الرئيس التنفيذى للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسبا.

- دور تقديم الاستشارات المهنية :

عند دعوة رئيس المراجعة الداخلية لحضور اى من اجتماعات لجان الادارة , يجوز على اية حال استشارته من قبل اعضاء اللجنة لتقديم الاستشارة المهنية فيما يتعلق بالحوكمة والمخاطر والرقابة . وفى هذه الحالة ايضا لا يجب النظر الى المراجعة الداخلية كصانع لقرارات الادارة كما لاتقوم المراجعة الداخلية بفرض اى راى على الادارة.

8-2 الإلتزام المصرفي:

تعتبر مراقبة الإلتزام بالقوانين و الاحكام و المعايير و كذلك المتطلبات الرقابية و التعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى المسؤولية الأبرز للجنة المراجعة و الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

إن إدارة الإلتزام المصرفي ببنك القاهرة هي وظيفة مستقلة تتميز بمكانة رسمية ضمن أعمال البنك يتم بموجبها تحديد وتقييم و التوصية و مراقبة و إعداد التقارير حول مخاطر الإلتزام التي تضم مخاطر العقوبات القانونية أو التشريعية و الخسارة المالية أو الاضرار بسمعة البنك نتيجة للفشل بالإلتزام بالقوانين و الاحكام و ميثاق السلوك المهنى و معايير الممارسات الرشيدة المتعلقة بالحوكمة و أنشطة البنك.

و لتمكين إدارة الإلتزام من أداء مهامها و مسؤولياتها بكل كفاءة، فقد تم منح الإدارة الصلاحية للتعامل مع كافة قضايا الانضباط في أنشطة البنك و منحها صلاحيات غير مقيدة للوصول إلى معلومات و سجلات و أفراد و عمليات البنك، كما أعطيت الحق لإجراء التحقيقات بخصوص أية تجاوزات محتملة. و يتم القيام بمسؤوليات إدارة الإلتزام ضمن برنامج خاص يحدد أنشطتها، وتوافق لجنة المراجعة على الخطط السنوية و يتم تنفيذها وفقاً لميثاق الإلتزام وسياساته وإجراءاته، حيث تقوم إدارة الإلتزام برفع التقارير على نحو دورى إلى لجنة المراجعة و رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك حول قضايا الإلتزام و التجاوزات و الإجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن.

و خلال 2019 قامت مجموعة الإلتزام المصرفي و الحوكمة المؤسسية بجهود حثيثة في تعزيز تطبيق الحوكمة والإلتزام المؤسسى بالاضافة إلى مساندة الإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة ولجنة الحوكمة و الترشيحات في إرساء مفاهيم الحوكمة و الايفاء بالمتطلبات التشريعية و التنظيمية للبنك و تحديد و تقييم مخاطر الإلتزام المرتبطة بمجالات الأعمال في البنك، حيث تم الإشارة إليها في مقدمة هذا التقرير ضمن إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2019 لتعزيز نهج الحوكمة.

9- مراقب الحسابات:

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات، تختارهما الجمعية العامة للبنك من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض في البنك المركزى و ذلك بالتشاور بين البنك المركزى و الجهاز المركزى للمحاسبات على أن يكون أحدهما من الجهاز المركزى للمحاسبات، و على البنك أن يخطر البنك المركزى بتعيين مراقبى الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تعيينهما.

وعلى مراقبى الحسابات أن يعدا تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية للبنك طبقاً للقانون و لمعايير المراجعة المصرية، و أن يلتزما في عملهما بالاحكام التي وردت في المواد من 103 إلى 109 من القانون رقم 159 لسنة 1981 والمواد من 265 إلى 270 من اللائحة التنفيذية للقانون، و وفقا لما جاء بقانون 194 لسنة 2020و تكون الإدارة العامة للشئون القانونية بالبنك هى المستشار القانوني و لمجلس الإدارة أن يعين من غير أعضاء الإدارة القانونية مستشاراً قانونياً أو أكثر كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

إعمالا للمادة (5) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم 144 لسنة 1988 و تعديلاته فقد صدر قرار السيد المستشار رئيس الجهاز رقم (749) لسنة 2020 بتعيين السيد المحاسب/ محمد مرتضى عبد الحميد (ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومى) مراقباً لحسابات البنك بالاشتراك مع الجهاز المركزى للمحاسبات و ذلك عن السنة المالية التي تنتهى في 2020/12/31 وتتولى السيده المحاسبة/ إيناس عبدالله الشريف

– رئيس قطاع – بالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك بالجهاز أعمال مراقبة حسابات البنك عن ذات السنة المالية هذا وبالاضافه الى تعين الاستاذ/ صلاح الدين مسعد المسيرى ـ مكتب KPMG حازم حسن كمراقب لحسابات البنك لاستمرار متطلبات عملية طرح اسهم البنك فى البورصات.

10-التصنيف:

يوضح الجدول التالى التصنيف الائتمانى لبنك القاهرة عن الفترة من 2020/1/1 الى 2020/12/31

Rating Company		Rating
Moody's	Long-term deposit	B2
	Outlook	Stable
Capital Intelligence	Long-term FCY	B+
	Short-term FCY	B
	Outlook	Stable

وحقق بنك القاهرة صافي ربح عن العام المالي 2020 قدرة 3155 مليون جم ، كما حقق صافي دخل من العائد عن ذات العام المالي بمقدار 10053 مليون جنية

و لقد إستطاع بنك القاهرة خلال عام 2020 زيادة كثير من المنتجات العصرية بما يمتلكه من خبرات كبيرة في إدارة وترتيب العمليات التمويلية الكبرى في العديد من القطاعات و في مقدمتها قطاع الطاقة و كذا كل من قطاع البترول والنقل والتطوير العقارى نظرا لمردودها الايجابى المباشر في خلق مزيد من فرص العمل و دفع عجلة التنمية.

كما كشفت نتائج أعمال البنك فى نهاية 2020عن زيادة المركز المالي وتوسيع النشاط وتحقيق التوازن في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية لزيادة حجم المركز المالي ليصل الي مبلغ 205 مليار جنية مقابل 183 مليارجنية في عام 2019 وقد إستطاع بنك القاهرة خلال 2020 تحقيق إرتفاعا في ودائعه حيث بلغت نحو 163 مليار جم فى نهاية 2020 مقابل 151 مليار جم فى عام 2019 بزيادة نحو 12 مليار جم بمعدل نمو بلغ 8 %.وبلغت صافى القروض وتسهيلات العملاء نحو 85 مليار جم

و لقد شهد عام التقرير إستمراراً لسياسات بنك القاهرة في إهتمامه بالتوسع الجغرافى لتعزيز تواجد البنك بالقرب من القاعدة المتنامية لعملائه و الوصول إليهم و تسهيل حصولهم على الخدمات المصرفية من خلال إفتتاح فروع جديدة لتصل بذلك شبكة فروعه و وحداته لنحو 241 فرعا ووحدة مصرفية.

11-رأس المال و الأسهم:

يبلغ رأس المال المرخص به 10 مليار جنيه وخلال عام 2019 تم الموافقة باجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة المنعقدة بتاريخ 2019/9/22 على زيادة راس المال المصدر للبنك بمبلغ 3 مليار جنية ليرتفع من 2.250 مليار جم الى 5.25 مليار جم وارتفعت عدد الاسهم لتصبح 1312500 سهم بدلا من 562500 سهم بزيادة

قدرها 750000سهم والقيمة الاسمية للسهم 4 جم وتم الموافقة على ماسبق من قبل البنك المركزى بموجب خطابهم رقم 141 بتاريخ 2019/9/22 واصبح هيكل الملكية للبنك على النحو التالى

الاسم	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية للسهم بالجنية المصرى	العملة
بنك مصر	مصرى	750000008	3000000032	جنية مصرى
شركة مصر المالية للاستثمار	مصرى	562499985	2249999940	جنية مصرى
شركة ابوظبى للاستثمار ات العقارية	مصرى	7	28	جنية مصرى
الاجمالى		1312500000	5250000000	جنية مصرى

وقد تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ 2020/02/02.

بتاريخ 2020/10/4 تم تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك في صحيفة الإستمار وفقا لما يلى:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ 10 مليار جنيه مصري, وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ 5.250 مليار جنيه مصري موزعاً على 2.625.000 ألف سهم بقيمة إسميه جنيهان مصريان للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

الاسم	عدد الاسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصري
بنك مصر	1 500 000 016	3 000 000 032
شركة مصر كابيتال	1 124 999 970	2 249 999 940
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	14	28
الإجمالي	2 625 000 000	5 250 000 000

12-حقوق المساهمين:

رأس المال

تتمثل أهداف البنك من إدارة رأس المال فيما يلى:

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

و تقوم إدارة البنك بمراجعة يومية لمدى كفاية رأس المال و إستخدامه وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى في جمهورية مصر العربية) و ذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية و يتم تقديم البيانات المطلوبة و إيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.

و يتعين على البنك وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى الإلتزام بما يلى:
- ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك عن خمسة مليارات جنيه مصرى.
- الحفاظ على تحقيق نسبة بين إجمالى القاعدة الرأسمالية/إجمالى الأصول والإلتزمات العرضية المرجحة باوزان مخاطر الإئتمان والسوق والتشغيل بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية 12.75%

الاحتياطيات

تقضى تعليمات البنك المركزى بأنه وفقاً للقوانين المحلية يتم إحتجاز 5% من صافى أرباح السنة لتغذية الإحتياطى القانوني و ذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل 100% من رأس المال و هو إحتياطى غير قابل للتوزيع.

تقضى تعليمات البنك المركزى المصرى بتكوين إحتياطى المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة، ولا يتم التوزيع من الاحتياطى إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى.

الأرباح (خسائر) محتجزة

تتكون من الأرباح المرحلة من أعوام سابقة والمحققة خلال العام الجارى وقد بلغت 6355 مليون جنية مصرى فى 2020/12/31 مقابل 6126 مليون جنيه فى العام المقابل حيث حققت نمو بمعدل 4%.

13 - الإفصاح:

يلتزم البنك بتطبيق قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك و أسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/12/16 بالاضافة الى تطبيق المعيار الدولى للتقارير رقم 9 والصادر بشانها تعليمات البنك المركزى بتاريخ 2019/2/26حيث يقوم البنك بالإفصاح عن:

- التأسيس والنشاط
- ملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة
- إدارة المخاطر المالية
- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة
- التحليل القطاعى

14 -تضارب المصالح

يلتزم بنك القاهرة بسياسة داخلية خاصة بتعاملات الأطراف ذات العلاقة و قواعد تداول موظفى البنك للمعلومات التى تخص البنك، حيث أن جميع موظفى البنك ملتزمين بميثاق السلوك المهنى للعاملين بالبنك.
أن مجلس إدارة البنك ملتزم بتقييم أعضاء المجلس بمعرفة رئيس المجلس وفقاً لنموذج معتمد يضع الإبتعاد عن تضارب المصالح أحد أهم بنوده.
كما تحتوى قائمة الفحص لبنود دليل الحوكمة بالبنك وفقاً لأحكام القانون 194 لسنة 2020.

15 -شكاوى العملاء وقطاع حماية حقوق العملاء:

- تم أنشاء قطاع حماية حقوق العملاء بناءاً على تعليمات البنك المركزى فى أطار الأهتمام الذى يوليه البنك المركزى بتطوير القطاع المصرفى والتي أكدت على أهمية العناية بحماية حقوق العملاء وذلك لتحقيق الشمول المالي .
- الأمر الذي أستوجب وضع إطار تنظيمي واضح يحدد العلاقة بين كل من مقدمي الخدمات المصرفية ومستخدميها لضمان حصول العملاء على حقوقهم من حيث العدالة والشفافية والحفاظ على سريه البيانات مع ضمان وجود آليه للتعامل مع الشكاوى بجانب رفع كفاءة الوعي المصرفي لدى كل من العملاء والعاملين به.
- وتهدف أيضا توضيح آليه التفاعل اليومي بين مقدمي الخدمات المصرفية بالبنك وعملائه، وإجراءات أستلام الشكاوى والتعامل مع الشكاوى، فحصها ومتابعتها من خلال إدارات قطاع حماية حقوق العملاء الاتية:
  - ✓ الأدارة العامة لفحص شكاوى العملاء
  - ✓ الأدارة العامة للمتابعة والرد
  - ✓ الأدارة العامة لضمان الجودة وسرية البيانات
- تتمثل مهام قطاع حماية حقوق العملاء ما يلى:
  - ✓ وجود آلية فعالة للتعامل مع شكاوى العملاء
  - ✓ التأكيد على التعامل مع العملاء بمبدأ العدل والإنصاف في كافة مراحل المعاملات المصرفية دون تمييز وبمبدأ العدل والإنصاف والمصداقية
  - ✓ التأكيد على مبدأ الإفصاح عن معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية في صالات أستقبال العملاء بالفروع أو من خلال الموقع الإلكتروني أو أي وسيله تواصل مع العملاء
  - ✓ التأكيد على توعية العملاء بآلية تقديم الشكاوى ومتابعتها وذلك من خلال مطبوعات أو لوحات ارشاديه أو كافة وسائل التواصل المتاحة مع العملاء في سبيل التواصل مع قطاع حماية حقوق العملاء
- يتولى القطاع أستلام كافة الشكاوى الواردة عبر النظام الألى (نظام معالجة الشكاوى) من خلال قنوات أستقبال الشكاوى المختلفة.
- بلغ عدد 17,681 الشكاوى التى تم فحصها خلال عام 2020 و تم أستقبالها من القنوات الأتيه:
  1- مركز الأتصال
  2- البنك المركزى
  3- الجهاز المركزى للمحاسبات
  4- الأدارة العليا للبنك
  5- صندوق الشكاوى بالفروع
  6- الأدارة القانونية بالبنك
  7- عبر البريد الإلكترونى
  8- هيئة البريد المصرى
  9- وسائل التواصل الإجتماعى

- تحقيقا لمعيار الإستجابة والتواصل يتم تاكيد أستقبال الشكاوى بإرسال رسائل نصية الى العملاء تتضمن الرقم المرجعى للشكوى والمدة المتوقعة للانتهاء من فحص الشكوى (فى خلال 15 يوم عمل) وكان المتوسط المحقق خلال عام 2020 بلغ (70) شكوى فى اليوم.

- يلتزم مسئولى الفحص بمبدا الشفافية والحيادية والنزاهة وإجراء الفحص الدقيق لكشف السبب الحقيقى لحدوث الشكوى سواء كان أفراد أو إجراءات أو نظم .

- تتولى الإدارة العامة للرد والمتابعة بمراجعة نتائج فحص الشكاوى من الناحية المصرفية والقانونية ثم الرد على العملاء والجهات ، كما تتولى إعداد التوصيات المتعلقة بإحكام الدور الرقابى والتنظيمى بشأن التعامل مع عملاء مصرفنا لتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف و الشفافية.

- ويلى ذلك التواصل مع العملاء وإفادتهم بالنتائج عن طريق إرسال رسالة نصية تصل العملاء تتضمن إنهاء حل شكواهم وعلى العميل الإتصال بمركز الاتصال لمعرفة نتيجة الفحص.

- يقوم القطاع بإعداد تقارير دورية (ربع سنوى) ترفع الى الأدارة العليا واللجان المختصة تتضمن دراسة وتحليل للشكاوى الواردة خلال الفترة وتكون مشفوعة بالتوصيات اللازمة للحد من تلك الشكاوى و تجنب تكررها.

- قام قطاع حماية حقوق العملاء بمراجعة الأجرائات و النماذج و المنتجات و الخدمات الخاصة ببنك القاهرة فى عام 2020.

الخاتمة

إختتم بنك القاهرة عام 2020 بجهود حثيثة لتعزيز مبادئ الحوكمة مؤكداً على حق جميع أصحاب المصالح فى تقييم أداء البنك وقياسه وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والنزاهة فى جميع تعاملات البنك والإفصاح وإتباع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وفى هذا السياق، فانه تم تحديث لدليل الحوكمة الخاص بالبنك فى يناير 2020 ليتوافق مع تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن الحوكمة بالبنوك كما يتم بصفة دورية مراجعه وتحديث للدليل مع تغير القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، و تيم النشرعلى الصفحة الخاصة بالبنك لإعلام جميع الأطراف المعنية بالتطورات و التحديثات الخاصة بتطبيق معايير الحوكمة، بالإضافة إلى التغييرات التى تطرأ من وقت لآخر على البنك وهيكلة الادارى والتنظيمى.

حافظ أبو العزم **رئيس مجموعة الإلتزام المصرفى** **و الحوكمة المؤسسية**	**ليلى فارح المقدم** **عضو مجلس الإدارة** **رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات**	**طارق فايد** **رئيس مجلس الإدارة** **و الرئيس التنفيذى**